لقاء سريع مع رئيس منظمة بيانات الإنسانية :

منظمات المجتمع المدني تفتقر الى الدعم الحكومي

ضيف الصفحة رئيس منظمة بيانات الإنسانية طارق الوائلي سألناه عن عمل المنظمة ومهامها فأجاب:

بغداد / نورا خالد

لا يوجد دعم حكومي لمنظمات المجتمع المدني خصوصا الدعم المادي ويقتصر دورها على تسجيل المنظمة لدى مكتب مساعدة المنظات غير الحكومية تابع للامانة العامة لمجلس الوزراء.

أية كلمة تود قولها؟

مازلنا نطمح لأن تأخذ منظمات المجتمع المدني دورها الحقيقي من اجل عراق امن ومستقر وحضاري واعتقد بأن ذلك الامر متوقف على اشاعة مزيد من الثقافة في هذا الجانب من اجل ان تكون علاقة هذه المنظمات بالمواطن علاقة وطيدة مبنية على الثقة بهذه المنظمات ودورها الفاعل في قيادة المجتمع نحو افاق جديدة تكون فيها الوسيط الذي يمكن له ان ينوب عن قضايا المجتمع ويعبر عنها باسلوب متحضر.

تقوم المنظمة وبالتنسيق مع مجلس محافظة بغداد والمجالس البلدية برعاية الأيتام والارامل ومن خلال لجان المرأة والطفل في تلك المجالس يتم تقديم المعونات سواء كانت عينية كتجهيز مواد منزلية ومواد طبية او مادية كالمكافآت المالية ونعمل بالتنسق مع بعض الوزارات التي لها استعداد للتعاون مع منظمات المجتمع المدني مثل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة التربية ووزارة البيئة ونعتمد في عملنا على مؤسسات الدولة العراقية والدعم المقدم منها وفي كثير من الاحيان يكون هذا الدعم معنوياً مع تقديم بعض التسهيلات حيث قمنا وبالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية (دائرة الرعاية الاجتماعية) بتخصيص رواتب للأرامل والايتام شهريا وارسال عدد من الاطفال شديدي العوق الى مستشفيات عمان لتلقي العلاج هناك وتحمل جميع التكاليف اللازمة لعلاجهم وبعض المنظمات تعمل مع منظمة الصحة العالمية (اليونسيف) وبعض المنظمات المانحة للحصول على الدعم المادي والمعنوي، اما وزارة البيئة فهناك ايضا تعاون ومن خلال بيئة بغداد تم رصد مشكلة تلوث بيئي في منطقة الفضيلية واقمنا عدداً من المؤتمرات حضرتها مؤسسات الدولة المعنية لمعالجة تلك المشكلة ووضعها امام المسؤولين ولاتزال الاجراءات قائمة من مؤسسات الدولة المعنية لحل تلك المشكلة حيث ان منظمة بيانات هي منظمة انسانية عاملة بكل المجالات غير محددة بمجال معين لتقديم المساعدات اما المشاكل التي نعانيها هي الظروف الصعبة التي يمر بها البلد وتعيق الكثير من الاعمال التي نقوم بها لمساعدة المواطنين وتقديم الخدمات الى من يحتاج لها كما انه

اجور الاطباء .. مرض من يعالجه ؟

محمد خضير السعدي

مراجعة المرضى الاطباء اصبحت تكلف المريض الكثير من المال فيضطر إلى مراجعة المضمد الصحي أو الصيدلاني! وهي طريقة أسهل ولا تكلف إضافة إلى ان الطبيب يحاول بشتى الوسائل ان يثقل كاهل المريض بإرساله إلى عيادات الفحص الطبي، وهذه العيادات غالية جداً، فحص المفراس يكلف (١٠٠-١٥٠) الف دينار عراقي والأشعة الملونة أو العادية هي الأخرى أسعارها باهظة. أما بالمقارنة بالمستشفيات الحكومية فهي رخيصة ولكن الأجهزة فيها عاطلة دوما وهي تتعرض إلى أعمال التخريب ربما لغرض دفع المواطن للذهاب إلى عيادات الفحص الخاصة وغيرها من الأسباب الفنية والتقنية. ونتساءل أين يذهب المواطن الذي لايملك أجرة العيادات الخاصة؟

يقول المواطن (احمد محمد) وهو أحد مراجعي مستشفى الكرامة: منذ فترة ليست بالقصيرة وأنا أراجع العيادات الطبية الخاصة عصراً والمستشفى صباحاً بسبب انزلاق في إحدى فقرات العمود الفقري لدى زوجتي وتسبب ذلك بآلام شديدة لها في منطقة الرأس، وحين تضاعفت الالام ذهبت إلى عيادة الأطباء الاختصاصيين لاكتشف ان (الكشفية) تضاعفت هي الأخرى وبلغت خمسة عشر الف دينار، ولم يتوقف نزف النقود عند هذا الحد بل طلب مني الطبيب أشعة ملونة وتحاليل عديدة، اقوم بتنفيذ مايطلبه الطبيب في مستشفى الكرامة بسبب الاسعار المناسبة ثم أعود إليه في العيادة لأفراغ جيبي هناك بعد ان يشخص الحالة بشكل نهائي.

السيدة (هدى حسين) من حي البنوك تؤكد انها راجعت احدى طبيبات الاسنان في منطقة الصليخ لمعالجة احد أضراسها وقد كلفني ذلك (٥٠) الف دينار بعد اربع جلسات لاستكمال حشوة الجذر التي تزيل الالام وتحافظ على الضرس، وسابقاً كنت اعالج نفس هذه الحالة بمبلغ (١٥) الف دينار وفي العيادات الشعبية بـ(خمسة آلاف دينار).

وقال المراجع (مطشر عبد) من سكنة مدينة الكاظمية الذي وجدناه في عيادة أحد الأطباء: لقد زرت هذه العيادة ثلاث مرات وفي كل زيارة ادفع عشرة آلاف دينار اضافة إلى اكرامية السكرتيرة البالغة الفي دينار وكل هذا من أجل ان ادخل على الطبيب الذي يشرف على العملية الجراحية التي سأجريها في المستشفى العام، وهنا أود أن أذكر ان أغلب أطباء المستشفيات الحكومية يطالبون المرضى الراقدين فيها بمراجعة عياداتهم الخاصة لاكمال الفحوصات الطبية والمختبرية واحضار الدم وتحديد موعد دخول المستشفى لإجراء العملية، وأنا أدرك الهدف من وراء كل ذلك ولكن ماالعمل؟!

حدثنا المواطن (سعود سلمان) الذي يراجع احد العيادات الطبية بطفلته المريضة عن تركيز الاطباء على مختبرات تحليل محددة وعدم القبول بنتائج التحاليل الصادرة عن المختبرات الأخرى ويرفضون التحاليل السابقة برغم انها تكلف الكثير ومن مختبرات ذات سمعة جيدة ولكوني زرت عيادات طبية كثيرة في بغداد اصبحت لدي فكرة عن جميع التعاملات مابين المراجع والطبيب فالبعض من الاطباء يفرض على المراجع جلب الدواء من صيدلية معينة وقصد مختبر معين اضافة إلى انهم يشرعون لزيادة أجرة الفحص مابين فترة وأخرى ولايحسبون أي حساب للوضع المادي المتدهور للمريض المسكين.

ويقول المواطن (سمير حسن) اتجهت منذ فترة ليست بالقصيرة إلى عيادات المضمدين المنتشرة في أغلب مناطق بغداد وذلك بسبب ارتفاع اجور الأطباء الاختصاصيين (الكشفية) وكذلك كثرة الدواء الذي يصرفه الدكتور والتحاليل والاشعات لأبسط الحالات المرضية، ان المضمد يستطيع معالجة بعض الحالات وأجوره مناسبة والحمد لله أنه لايعتمد في تشخيصه على الاشعة الملونة!!

الدكتور (جميل أسعد) في منطقة الحارثية ببغداد أكد ان هجرة اعداد كبيرة من الاطباء إلى خارج القطر بسبب تردي الأوضاع الأمنية أدى إلى نقص واضح للأطباء الاختصاصيين من ذوي الخبرة ومن بقي منهم ازداد اقبال المرضى على عياداتهم وبسبب الوضع الأمني شكل عدد من الاطباء فريق حماية لكل منهم وهذا أحد الاسباب التي دفعت هؤلاء الاطباء لرفع أجور الفحص أو مضاعفتها لتغطية النفقات الاضافية التي طرأت على حياتهم فضلاً عن استعانة بعض الاطباء بالشركات الامنية لتأمين الحماية لهم وهذا يتطلب نفقات باهظة تقود الطبيب إلى مضاعفة الأجر، برغم ان لهذه الخطوة تأثيرات سلبية على المرضى خصوصاً ذوي الدخل المحدود.

وفي منطقة السعدون التقينا الدكتور (حسان الاعرجي) الذي أشار إلى ان مضاعفة أسعار الفحص تعود بشكل أساسي إلى لهيب الاسعار المتصاعد لإيجارات العيادات، ومايحدث أمر طبيعي برغم قسوته على ذوي الدخل المحدود فالطبيب يتحمل الخطورة ويتعرض للاستهداف ويحاول حماية نفسه بكل الطرق وكل ذلك بالتأكيد ينعكس على أجرة الفحص.

مواطن اسمه (حيدر علي) كشف لي حقيقة امتلاك بعض الاطباء لصيدليات ومختبرات في نفس العمارة وغالباً ماينصحون مرضاهم بجلب الدواء من الصيدلية الفلانية واجراء التحاليل المختبرية في مختبر محدد دون غيره وهذا امر لايتناسب وأخلاقيات المهنة.

قال أحد العاملين في مختبر التحليلات المرضية في الحارثية يقول: ان الكثير من اللوازم المختبرية الداخلة في عمليات التحليل نستوردها من الخارج وبأثمان عالية وكذلك الأجهزة المختبرية وان مستوى الغلاء المعيشي قد طال جميع مرافق الحياة ونحن جزء من حالة عامة والإيجارات ارتفعت وأصبحت بالدولار بدلاً من الدينار ووصلت إلى الى أضعاف ماكانت عليه في السابق وهذه الامور أدت إلى زيادة أسعار الفحص المختبرية ويوجد هناك مختبرات لديها تعاملات مع أطباء مشهورين يقبل على عياداتهم الخاصة عشرات المراجعين يومياً فالأطباء يرسلون المرضى إلى هذه المختبرات تحديداً وتدفع المختبرات مبالغ مغرية لهؤلاء الأطباء.

كثيرون بل كثيرون جداً من المرضى الذين التقيناهم أكدوا انهم لجأوا عدة مرات إلى الصيدلي فقط أو المضمد أو صاحب محل الأعشاب وسنستمر في مراجعة هؤلاء حتى تنجلي الغمة ويعود الخير إلى العراق.

رسالة العدد

مرضى القلب ..ووزارة الصحة

مرضى القلب من المواطنين الذين اجروا عملية (القسطرة) نتيجة انسداد في احد الشرايين وتحتم عليهم اجراء عملية البالون والشبكة من اجل فتح الشريان غالباً ما يفاجأون بعدم توفر الشبكة أو بعدم وجود القياس المطلوب في المستشفيات الحكومية المتخصة بأمراض القلب وعندما يتوجهون بالسؤال الى المعنيين عن الوقت الذي يمكن فيه توفير ها لا يحصلون على جواب شاف علماً ان تأخير إجراء العملية ليس من مصلحة المريض وان الموت المحقق في انتظاره إذا لم يجر العملية وما يبعث على الاستغراب ان جميع الدول المجاورة للعراق تتوفر لديها الشبكة المذكورة آنفاً ويذكر أن سعرها في الاسواق العالمية لا يتعدى (٢٠٠٠) دولار وان كان ذلك صحيحا فهل يعقل ان تبخل دولة العراق الجديد في ظل حكومتها الشرعية المنتخبة عن توفير الشبكة لمرضى القلب العراقيين؟ لاشك ان وزارة الصحة مسؤولة مسؤولية مباشرة عن توفير الشبكة وان لم تستطع فإن الحكومة مدعوة لتوفيرها لأبناء شعبها خاصة ان رئيس الجمهورية جلال طالباني ورئيس الوزراء نوري المالكي مشهود لهما بمواقفهما الانسانية تجاه ابناء شعبهما الذين يأملون منهما الكثير في سبيل تجاوز المحن والمشكلات التي يمر بها المواطن.

العوائل المهجرة في منطقة الشعلة بلا حصة تموينية

عدد من العوائل المهجرة من مختلف المناطق والتي حطت رحالها مضطرة في مدينة الشعلة تشكو كونها وبرغم مرور فترة تجاوزت الثمانية اشهر من دون ان تحصل على حصتها التموينية اسوة ببقية العوائل المهجرة في بقية المناطق وتناشد وزارة المهجرين والمهاجرين والمجلس البلدي في منطقة الشعلة ووزارة التجارة من اجل ايجاد الحل السريع لهذه المشكلة التي يعانونها لاسيما ان اغلب معيلي هذه العوائل هم من العاطلين عن العمل بعد ان فقدوا وظائفهم نتيجة تهجيرهم .

المحلة ٧١٦ في زيونة بلا كهرباء

المواطنة ام رغدة من منطقة زيونة المحلة ٧١٦ بعثت برسالة تشكو فيها من انقطاع التيار الكهربائي عن المحلة دون باقي محلات منطقة زيونة وتذكر في رسالتها ان انقطع التيار الكهربائي يستمر ليومين واكثر في حين باقي المحلات تزود بالتيار الكهربائي يوميا لذلك تدعو الى حل مشكلة المحلة مع التيار الكهربائي .

تجزئة طريق البياع

المواطن ابو مروة من منطقة البياع بعث برسالة يذكر فيها ان العاملين في كراج البياع من اصحاب سيارات النقل (الكيا) عمدوا الى تجزئة الطريق ما بين منطقة الباب الشرقي والبياع وبذلك زادوا من معاناة المواطن واثقلوا كاهله في دفع اجور النقل مضاعفة ويطالب هيئة النقل او الدوائر ذات الصلة بايجاد الطريقة المناسبة من اجل تنظيم خطوط النقل والزام اصحاب السيارات بالتقيد في ايصال المواطن وفق ما كان سائدا

هاتف عاطل عن العمل

المواطن صاحب الهاتف المرقم ٧٧٤٩٣٣ يدعو بدالة الضباط الى اصلاحه خاصة انه عاطل عن العمل منذ فترة طويلة.

صورة وتعليق

مزيدا من العمل

من الشارع

هموم عراقية

كثيرة هي هموم المواطن العراقي ولكن لا معين ولا نعتقد بأن هناك مواطناً واحداً من مواطنينا لايشكو جانباً من جوانب الحياة التي يعيشها فالازمات التي يعيشها لايمكن عدها او حصرها وما من حلول انية او مستقبلية على ما يبدو لحلها جمعتني المصادفة بمواطن من سكنة ضواحي بغداد الشرقية فذكر لي فيما ذكره من هموم لا حد لها بانه مغتم من مسألة حصوله على مياه الشرب بالرغم من ان لديه انبوباً داخل البيت الذي استأجره من فترة سنة لكن هذا الانبوب ابى ومنذ بداية الصيف الحالي ان يجود بقطرة ماء واحدة يمكن ان تروي غليل عطشان ولم يدع طريقة او سبيلاً لم يجربه من اجل ان يجري الماء فيه ولكن بلا جدوى .بداية المشكلة كانت مع اعمال امانة العاصمة في مد شبكة انابيب مجاري المياه الثقيلة اذ ان الاليات التي كانت تعمل في الحفريات قد قامت بقطع العديد من انابيب المياه التي تربط الدور بالانبوب الرئيسي ومن ضمنها انبوب الدار التي كنت مستاجرها وقد نبهنا في حينه صاحب الحفارة الى انه قد تسبب في قطع المياه وتعهد باصلاحها وبالفعل جاء بعدد من العمال وقاموا بما عهد اليهم من عمل وربطوا ما كان قدانقطع ما بين الدار وانبوب مياه الشرب الرئيسي لكن الماء لم يصل والعمال ذهبوا الى مناطق اخرى لممارسة عملهم لذلك استدعينا عمالاً من المسطر وقاموا بالحفريات اللازمة لاعادة الامور الى نصابها كما يقولون ليجدوا ان هناك العديد من الانابيب السائبة التي لاتعرف وجهتها او مصدرها واضطروا الى الربط كيفما اتفق ولم يأت الماء ايضا وهو الان يعتمد على انبوب مياه الجيران ولا امل له بعودة المياه ثانية ولا يعرف لمن يشكو امره.

يدعو دائرة الجوازات الى مراعاة ظروف المواطن

يشكو المواطن ليث سامي من بغداد تعامل دائرة جوازات الكرخ مع المواطنين ويقول في رسالته ان المواطن الذي نتعذر عليه مراجعة الدائرة في الموعد المحدد له مسبقا يحدد له موعد آخر لاتقل مدته عن الشهر في حين ان الظروف التي تحيط بالمواطن في هذه الفترة بالذات هي التي تساهم في تأخيره والمفروض ان تراعى تلك الظروف وان لايعمد الى تأخيره كل هذه المدة ولاسباب خاجة عن ارادته.